كلمة السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للبرامج
في افتتاح
اجتماع غرب آسيا الإقليمي التحضيري
لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية
بيروت، 26 آذار/مارس 2019

السيدات والسادة....

أيها الحضور الكريم،

صباح الخير

بادئ ذي بدء، أود ان ارحب بكم جميعا في بيت الأمم المتحدة وان أتقدم بالشكر إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على دعوتنا للمشاركة في افتتاح أعمال الاجتماع التحضيري لمنطقة غرب اسيا، الممِهد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، والذي سيعقد في كيوتو باليابان، في الفترة من 20 إلى 27 نيسان/أبريل 2020، متمنين للمنظمين والمشاركين التوفيق والنجاح.

اصبح من المسلم به أن مسألة منع الجريمة وقضايا العدالة الجنائية وما شابهها من أمور لا تندرج تحت الجوانب والأبعاد الأمنية والمقاربة القانونية فقط بل تتعداها لتشمل ايضاً ابعاداً تنمويةً واجتماعيةً تبلغ احياناً مستوىً عالياً من التعقيد. ولهذا فاجتماعنا اليوم ومن بعده مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر، يكتسبان أهمية بالغة إذ أنهما يسهمان في تسليط الضوء وتركيز انتباه الرأي العام والمختصين على حد سواء، على المستويين العالمي والإقليمي، لهذين الأمرين المرتبطين ارتباطا وثيقا بالبعد التنموي في شقيه الاجتماعي والاقتصادي، باعتبار أن الجريمة والعدالة يقعان في دائرة التأثر والتأثير المتبادل.

وهذا ما تعكسه بوضوح الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة - لأجندة 2030. فمن الهدف الأول المتعلق بمحاربة الفقر، إلى الهدف السابع عشر الذي يحث على الشراكة والتضامن لتحقيق الأهداف الإنمائية، مروراً بالهدف الخامس المختص بالمساواة بين الجنسين، ومع التركيز المواضيعي على الهدف السادس عشر الذي يتمحور حول قيم السلام والعدل والمؤسسات القوية، نلحظ ان في تنفيذ كل هدف من هذه الأهداف وفي تحقيق كل غاية تصبُّ في هذه الأهداف تكمن فرصة مهمة لتقليص مخاطر نمو الجريمة و تشعبها و توسع رقعتها. هذا لانه اصبح أيضا من المسلم به أن من بين الأسباب الجذرية للجريمة والإرهاب هو العجز في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فبقدر قناعتنا ان تحقيق أهداف الاجندة ٢٠٣٠ يساهم بقسط كبير من تحقيق هذه العدالة المنشودة تكمن أيضا قناعتنا ان الوقاية من الجريمة وإرساء العدالة الجنائية مرتبطان عضوياً بتحقيق الأهداف التنموية وعن طريقها إحقاق العدالة الاجتماعية وضمان احترام الحقوق السياسية والاقتصادية للمواطنين. وهذه المسؤولية تقع بشكل أساسي على عاتق الدول كما أنها تشكل صلب فلسفة الأمم المتحدة ومبادئها ومهامها.

ونحن، في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الاسكوا، كذراع إقليمي اقتصادي واجتماعي للأمم المتحدة في المنطقة العربية على وعي تام ودراية كبيرة بهذا الارتباط المتشابك، وما يترتب عنه من التزام وواجب تجاه أهمية منع الجريمة وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن الفهم الواسع والشامل لمقتضيات التنمية المستدامة.

السيدات والسادة....

أيها الحضور الكريم،

كما تعلمون ان المنطقة العربية تمر، إضافةً إلى عقود من الاحتلال ، بأزمات مختلفة وبظروف أمنية وسياسية صعبة ومعقدة ومستنزفة للأرواح والجهود والموارد، مع طبيعة مجتمعية تتصف بهرم سكاني شاب ومتزايد، له متطلباته وحقوقه، يقابله انحسار في فرص التعليم الجيد والعمل الكريم، وخصوصا أمام الشباب، وبالأخص الفتيات والنساء. هذا الواقع يخلُق اختناقات وضغوطات وتحديات اجتماعية واقتصادية وسياسية على دول المنطقة وشعوبها، تهدد استقرارها وازدهارها ورفاهها الآن ويقوض مستقبل الأجيال المقبلة، ليمتد هذا التأثير السلبي إلى خارج المنطقة نحو محيطها الأوسع. وهكذا تنتج حلقة سلبية مفرغة تتدحرج وتتضخم بعجلة متصاعدة. مما يستوجب ليس فقط إيقاف هذا التدحرج الرهيب والمدمر، بل كسر هذا الحلقة المفرغة بتحويلها إلى دائرة إيجابية، تولد النمو الذي يُنتج تنمية بشرية مستدامة، حقيقية وفعالة وعادلة ومنتجة لحياة كريمة.

فبالرغم من سعة مدلول مصطلح الجريمة، سواء كانت جريمة غير منظمة أو منظمة، والمشتملة للقتل، والاغتصاب، والخطف، وتهريب المخدرات، والاتجار بالبشر، وتهريب الأسلحة والممتلكات الثقافية، والغش التجاري والدوائي، وغسيل الأموال، والإرهاب، والفساد...إلخ، تتسع وتطول قائمة الضحايا الأبرياء من نساء وأطفال ورجال. ولسؤ الحظ تجد الجريمة والإرهاب بيئة مناسبة للانتشار والتعاظم في الظروف التي تمر به المنطقة العربية – فهي ظروف سياسية وامنية صعبة ضمن تحديات اجتماعية واقتصادية جدية، مما يطلق جرس انذار مدوي بضرورة استعجال التدخل.

مواجهة ومنع الجريمة يتطلب بالضرورة إنفاذ العدالة الجنائية، بما تعنيه من منظومة متسلسلة تبدأ من منع وكشف الجريمة إلى تنفيذ الحكم القضائي القانوني العادل. وهذا يعني أجهزة شرطة وقضاء ومؤسسات إصلاح وسجون تحترم وتراعي حقوق الانسان والمعايير الدولية، وتتفق مع معايير الحوكمة الرشيدة. كما لا يمكن الحديث عن منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية دون الانتباه لأهمية توفر التعليم والعناية بمحتواه في الخصوص. وهذا يدعونا إلى الانتباه الكبير بعدم نسيان الشباب، باعتبارهم هم الضحية الأكبر للجريمة، وهذا يشتمل التفكير العملي في تدعيم المبادرات والبرامج المعززة لحماية الشباب من الجريمة.

وهنا، تكمن مسئولية ودور الاسكوا، باعتبارها مؤسسة مختصة وملتزمة ببذل وتحشيد كافة امكانياتها وادواتها وخبراتها الفنية والاستشارية والتواصلية لمساعدة الدول الأعضاء على تفكيك تلك الحلقة المفرغة السلبية والعمل على تحويلها إلى دائرة تنمية اجتماعية واقتصادية ومستدامة تخدم شعوب المنطقة. وذلك يكون باستثمار وتوظيف قدراتها الذاتية، وعبر التعاون والتشارك والتنسيق مع مختلف الشركاء، من الدول الاعضاء، الوكالات الاممية الشقيقة، والدول والمنظمات التي تشارك الاسكوا في المبادئ والاهداف ذاتها.

فالإسكوا بقدرتها النوعية وخبرتها المتراكمة تستطيع توفير إمكانياتها البشرية والفنية على مستويين: المستوى الأول، وهو المباشر، والمتعلق تحديداً في مجال منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية عبر اعداد وتقديم الدراسات المختصة في هذا المجال وفي مجال بناء المؤسسات الفاعلة والقادرة على تحقيق التنمية المستدامة وتوفير العدالة للجميع. والمستوى الثاني هو عام ومستدام، باعتبار الوقاية من الجريمة من ناحية وتحقيق العدالة الجنائية من ناحية اخرى يقعان في قلب الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة 2030، وذلك عبر التعاون والشراكة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية من اجل تحقيق الأهداف التنموية، باعتبار ان تحقيق هذه الأهداف، هو مسئولية جماعية تضامنية، وحق انساني، ووسيلة لا يمكن الاستغناء عنها لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية.

وتحديداً، من التخصص والخبرة المتراكمة، وضمن فهمها المتكامل ومنظورها الشامل لمبادئ واهداف وأساليب تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فالإسكوا مؤهلة ومستعدة للمشاركة والمساهمة في صياغة واقتراح استراتيجيات شاملة، من منظور التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لمنع الجريمة كجهد ضروري لمساعدة الدول الأعضاء في مسعاها لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها. فمنع الجريمة يرتبط ويتطلب تعزيز سيادة القانون، بما يعنيه القانون وسيادته، تشريعاً وإنفاذاً، من ضرورة توفر العدالة للجميع، عبر مؤسسات شاملة بدون اقصائية او تمييز، وتتمتع بالفعالية والنزاهة والخضوع للرقابة والمساءلة، وتتأسس وتنهج في عملها مبادئ الاحترام والتعاون والتشارك المجتمعي.

إن مسار ومستوى الإنجاز في منع الجريمة والتصدي لها وتحقيق العدالة الجنائية يستدعي تناولهما من خلال مقاربة شاملة، بأبعادها التنموية، تخطيطاً وتنفيذاً وتقييماً ومتابعةً كعملية مستمرة ومرتبطة ومترابطة لدرجة الاقتران بمدى تحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوفر العدالة الاجتماعية، ليس داخل حدود الدول فقط، بل على مستوى دول العالم كافة، باعتبار تعاظم التواصل البشري، كحركة فعلية او اتصالاً افتراضياً. وهكذا، أصبحت الجريمة المنظمة والإرهاب عابرين للحدود، وهذا يستوجب التأكيد على أهمية التعاون الدولي في مجال التصدي للجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، ليس فقط على الصعيد الأمني وتبادل المعلومات، بل وايضاً وبالضرورة، من خلال تدعيم وتعزيز التعاون الدولي في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، والحوكمة المؤسساتية؛ وايضاً من خلال مصادقة جميع الدول على الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالجريمة والإرهاب واعتمادها وتطبيقها ضمن منظومتها القانونية والقضائية، والتزامها أيضاً بتطبيق معايير وقواعد الأمم المتحدة ذات الصلة.

وختاماً، وإذ نرحب بجمعكم الكريم هذا مرة أخرى، تبقى الاسكوا مستعدة للتعاون والشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومشاركة الاسكوا في هذا الاجتماع التحضيري الممهد لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، يدشن ويؤكد الحرص على بناء علاقات عمل قوية وطويلة تساهم في منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية من خلال مقاربة شاملة، قوامها العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة.